The American University in Cairo
School of Business

EGYPT WOMEN ON BOARDS OBSERVATORY

٢٠٢٣

مرصد المرأة المصرية في مجالس الإدارة

تقرير الرصد السنوي
النتائج المستخلصة

The American University in Cairo

School of **Business**

AACSB ACCREDITED

ASSOCIATION of MBAS ACCREDITED

EFMD EQUIS ACCREDITED

AUC School of Business
AUC Avenue, P.O. Box 74,
New Cairo 11835, Egypt

womenonboards@aucegypt.edu

Egypt Women on Boards Observatory

© 2018 All rights of this publication are reserved and therefore cannot be reproduced in its totality, its part, recorded or transmitted by any information retrieval system in any way, by any means mechanical, photochemical, electronic, magnetis, electrooptical, digital, photocopying or otherwise, without the prior permission in writing by authors.

المنظمات الشريكة

الشبكات الإقليمية

الشبكات الوطنية

ملخص تنفيذي

إنجاز إضافي تم خلال عام ٢٠٢٣ نحو تحقيق هدف تمثيل المرأة بنسبة ٣٠٪ في مجالس الإدارة، وفقًا للإصدار السادس من تقرير الرصد السنوي للمرأة في مجالس الإدارة. فقد وصل مؤشر تمثيل المرأة لعام ٢٠٢٣ إلى ٢٣,٣٪ مقارنةً بـ ١٩,٧٪ في عام ٢٠٢٢، بمعدل نمو قدره ١٨٪، محققاً بذلك زيادة بنسبة ٣,٧٪ في إجمالي المؤشر. وحافظت جميع الجهات محل الدراسة على إتباع نمط زيادة سنوي بمتوسط ٣٪ مشابه للذي تم تحقيقه في السنوات الأربع الماضية. إن الاستدامة على تحقيق الزيادة السنوية البالغة ٣٪ سيمكن مؤشر المرأة في مجالس الإدارة من الوصول إلى هدف ٢٠٣٠ مع حلول عام ٢٠٢٦ وهو بلوغ تمثيل المرأة في مجالس الإدارة نسبة ٣٠٪.

حققت الجهات الأربع التي تضمنها تقرير ٢٠٢٣ تقدمًا في تمثيل المرأة في مجالس الإدارة. وجاءت شركات القطاع المالي غير المصرفي في صدارة المؤشر العام حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة في مجالس الإدارة ٢٥,٢٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بـ ٢٢٪ في عام ٢٠٢٢ وبمعدل نمو قدره ١٥٪. كما ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية لتصل إلى ٢١,٧٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ١٧,٣٪ في عام ٢٠٢٢ وبنسبة نمو قدرها ٢٥٪. كما ارتفعت أيضًا النسبة في القطاع المصرفي من ١٦,٥٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ١٨,٧٪ في عام ٢٠٢٣ بمعدل نمو قدره ١٣,٢٪. وأخيرًا، حقق قطاع الأعمال العام تحسنًا حيث بلغ ١٢٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بـ ٩,٣٪ في عام ٢٠٢٣ وبنسبة نمو قدرها ٢٩٪.

يشمل تقرير الرصد السنوي لعام ٢٠٢٣ البيانات والمعلومات الخاصة بالنوع الاجتماعي لنحو ١٠٠٠ شركة وبنك، منها ٢٣٧ شركة مدرجة في البورصة، ٣٣ بنكًا، و٦٦٠ شركة من شركات القطاع المالي غير المصرفي، ٧٣ شركة من شركات القطاع العام (الشركات القابضة والتابعة). وقد شهد عدد الشركات والبنوك تغيرات طفيفة بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، باستثناء عدد الشركات القابضة والتابعة في قطاع الأعمال العام. حيث شهد هذا القطاع تغيرات كبيرة في السنوات الأخيرة نتيجة لتطبيق إجراءات الإصلاح والإدماج التي ساهمت في انخفاض عدد الشركات القابضة والتابعة. وفي مارس ٢٠٢٣، صدر قرار رئاسي بنقل ملكية شركة مصر القابضة للتأمين إلى صندوق مصر السيادي، مما أدى إلى حدوث انخفاض كبير في عدد الشركات القابضة والتابعة ليصل إلى ٧٣ شركة فقط في عام ٢٠٢٣.

شهد العدد الإجمالي للسيدات في مجالس الإدارة تقدمًا إيجابيًا في الجهات الأربع التي تضمنها تقرير ٢٠٢٣. حيث ارتفع عدد السيدات في مجالس إدارة الشركات المدرجة بالبورصة بشكل ملحوظ من ٣٢٤ سيدة في عام ٢٠٢٢ ليصل إلى ٤٢٥ سيدة في عام ٢٠٢٣، ليحقق معدل نمو إيجابي قدره ٣١٪. كما شهد القطاع المصرفي أيضًا زيادة في عدد السيدات في مجالس الإدارة ليرتفع العدد من ٥٤ سيدة في عام ٢٠٢٢ ليصل إلى ٥٩ سيدة في عام ٢٠٢٣، محققًا بذلك معدل نمو قدره ١٣,٢٪. بينما تراجع عدد السيدات في مجالس إدارة شركات القطاع العام بشكل طفيف بواقع امرأة واحدة فقط بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، ليصل إلى ٤٣ سيدة في عام ٢٠٢٣. ومن ناحية أخرى، حقق عدد السيدات في مجالس إدارة القطاع المالي غير المصرفي ارتفاعاً ملحوظًا، ليرتفع العدد من ٩٢٤ سيدة في عام ٢٠٢٢ إلى ١٠٧٢ سيدة في عام ٢٠٢٣.

ويُظهر توزيع الشركات والبنوك لعام ٢٠٢٣ وفقًا لعدد السيدات في مجالس الإدارة زيادة كبيرة في عدد الشركات والبنوك التي تضم سيدتين في مجالس الإدارة، حيث بلغت النسبة ما يقرب من نصف إجمالي الشركات في عام ٢٠٢٣. ويعكس هذا التحول الالتزام الفعال بقرارات الجهات التنظيمية، والتي تنص على حتمية تعيين سيدتين على الأقل في مجالس الإدارة. فقد أصدرت هيئة الرقابة المالية في عام ٢٠٢٠ مجموعة من القرارت التي تدعم وتشجع على وجود مجالس إدارة لديها توازن أكبر بين الجنسين. كما تم إصدار القرار رقم ١٠٩ لعام ٢٠٢١، والذي ينص على ضرورة وجود تمثيل للمرأة بنسبة ٢٥٪، أو وجود سيدتين على الأقل في مجالس إدارة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. بالإضافة إلى إصدار القرار رقم ١١٠ لسنة ٢٠٢١، والذي يلزم بوجود تمثيل للمرأة بنسبة ٢٥٪، أو وجود سيدتين على الأقل في عضوية مجالس إدارة شركات القطاع المالي غير المصرفي. كما قام البنك المركزي المصري بإصدار قرارًا مشابهاً في عام ٢٠٢١ ينص على ضرورة وجود سيدتين على الأقل في مجالس إدارة البنوك اعتبارًا من عام ٢٠٢١.

وعلى صعيد آخر، تراجعت نسبة الشركات والبنوك التي لا يوجد بها تمثل للمرأة في مجالس الإدارة في جميع الجهات محل الدراسة. وانخفضت نسبة الشركات المدرجة بالبورصة التي لا يوجد تمثل للمرأة في مجالس الإدارة من ١٠,٢٪ عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ٤,٢٪ فقط عام ٢٠٢٣. كما تراجعت نسبة القطاع المصرفي من ٨,٨٪ في عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ٣٪ فقط في عام ٢٠٢٣. علاوة على ذلك، تراجعت نسبة شركات القطاع المالي غير المصرفي التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة لتصل إلى ١٠,٢٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بـ ١٥,١٪ في عام ٢٠٢٢. بينما ارتفعت نسبة شركات قطاع الأعمال العام بشكل طفيف من ٥٢,٤٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٥٤,٨٪ في عام ٢٠٢٣.

النتائج المستخلصة لعام ٢٠٢٣

٪٢٣,٣
مؤشر المرأة في مجالس الإدارة

بلغ مؤشر المرأة في مجالس الإدارة ٢٣,٣٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنة بنسبة ١٩,٧٪ في عام ٢٠٢٢ ونسبة ١٦,٧٪ في عام ٢٠٢١.

١٥٦٣
عدد السيدات في مجالس الإدارة

بلغ إجمالي عدد السيدات في مجالس إدارة الشركات والبنوك ١٥٦٣ سيدة في عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ١٣٢٠ سيدة في عام ٢٠٢٢ وبمعدل نمو قدره ١٨٪.

٤٥٥ سيدة
إجمالي الفجوة في أعداد السيدات في مجالس الإدارة حتى عام ٢٠٣٠

تبلغ الفجوة الإجمالية للوصول إلى هدف استراتيجية ٢٠٣٠ ما يقدر بنحو ٤٥٥ سيدة. ثمة حاجة لانضمام ١٦١ سيدة في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، و٣٥ سيدة في البنوك، و٧٠ سيدة في شركات قطاع الأعمال العام، و١٨٩ سيدة في شركات القطاع المالي غير المصرفي، إلى مجالس الإدارة حتى عام ٢٠٣٠.

+٦٥ سيدة
الفجوة السنوية للوصول إلى هدف ٢٠٣٠

تبلغ الفجوة السنوية التقديرية ٦٥ سيدة يجب انضمامهن إلى مجالس الإدارة للوصول إلى هدف استراتيجية ٢٠٣٠. بواقع ٢٣ سيدة في الشركات المدرجة بالبورصة و٥ سيدات في البنوك و١٠ سيدات في شركات قطاع الأعمال العام و٢٧ سيدة في شركات القطاع المالي غير المصرفي.

البورصة المصرية
النتائج المستخلصة لعام ٢٠٢٣

٢١,٧٪
مؤشر المرأة في مجالس الإدارة

سجلت نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية أعلى مستوياتها لتصل إلى ٢١,٧٪ في عام ٢٠٢٣، مقارنة بنسبة ١٧,٣٪ عام ٢٠٢٢ مسجلةً بذلك معدل نمو قدره ٢٥,٤٪ بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

٤,٢٪
نسبة الشركات التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة

انخفضت نسبة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة من ١٠,٢٪ في عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٣ ، ليبلغ عددها ١٠ شركات فقط في عام ٢٠٢٣.

٩٥,٨٪
نسبة الشركات التي لديها امرأة واحدة أو أكثر في مجالس الإدارة

ارتفعت نسبة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية والتي لديها امرأة واحد على الأقل من ٨٩,٨٪ في عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ٩٥,٨٪ في عام ٢٠٢٣، مسجلة معدل نمو إيجابيًا قدره ٦,٧٪.

٢٠,٣٪
نسبة الشركات التي لديها ٣٠٪ أو أكثر من السيدات في مجالس الإدارة

٢٠,٣٪ من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية لديها ٣٠٪ أو أكثر من السيدات في مجالس الإدارة. بإجمالي ٤٨ شركة، وهو ما يمثل معدل نمو إيجابي قدره ٩٢٪.

+٢٣ سيدة
الفجوة السنوية للوصول إلى هدف ٢٠٣٠

يجب انضمام ٢٣ امرأة سنويًا إلى مجالس إدارة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية لتحقيق هدف ٢٠٣٠.

القطاع المصرفي
النتائج المستخلصة لعام ٢٠٢٣

٪١٨,٧
مؤشر المرأة في مجالس الإدارة

ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارة البنوك لتصل إلى ١٨,٧٪ في عام ٢٠٢٣، مقارنةً بنسبة ١٦,٥٪ في عام ٢٠٢٢، مسجلة بذلك معدل نمو قدره ١٣,٢٪ بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

٪٣
نسبة البنوك التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة

انخفضت نسبة البنوك التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة بشكل ملحوظ وبنحو ٦٧٪ بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، حيث وصل العدد إلى بنك واحد فقط من اجمالي عدد البنوك في عام ٢٠٢٣.

٪٩٧
نسبة البنوك التي لديها امرأة واحدة أو أكثر في مجالس الإدارة

ارتفعت نسبة البنوك التي لديها امرأة واحدة على الأقل في مجالس الإدارة من ٩١,٢٪ في عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ٩٧٪ في عام ٢٠٢٣، مسجلةً معدل نمو

٪١٥,٢
نسبة البنوك التي لديها ٣٠٪ أو أكثر من السيدات في مجالس الإدارة

١٥,٢٪من البنوك لديها ٣٠٪ أو أكثر من السيدات في مجالس الإدارة. بإجمالي ٥ بنوك، وبمعدل نمو قدره ٢٥٪.

+٥ سيدات
الفجوة السنوية للوصول إلى هدف ٢٠٣٠

يجب انضمام ٥ سيدات سنويًا إلى مجالس إدارة القطاع المصرفي لتحقيق هدف ٢٠٣٠.

قطاع الأعمال العام
النتائج المستخلصة لعام ٢٠٢٣

٪١٢
مؤشر المرأة في مجالس الإدارة

ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال العام من ٩,٣٪ في عام ٢٠٢٢، لتصل إلى ١٢٪ في عام ٢٠٢٣، مسجلةً بذلك معدل نمو قدره ٢٩ ٪.

٪٥٤,٨
نسبة الشركات التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة

ارتفعت نسبة شركات قطاع الأعمال العام التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة بشكل طفيف من ٥٢,٤٪ في عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ٥٤,٨٪ في عام ٢٠٢٣، وبمعدل نمو إيجابي قدره ٤,٦٪.

٪٤٥,٢
نسبة الشركات التي لديها امرأة واحدة أو أكثر في مجالس الإدارة

ارتفعت نسبة شركات قطاع الأعمال العام التي لديها امرأة واحدة على الأقل في مجالس الإدارة من ٤٧,٦٪ في عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ٤٥,٢٪ في عام ٢٠٢٣، مسجلةً معدل نمو سلبي قدره -٥٪.

٪٢,٧
نسبة الشركات التي لديها ٣٠٪ أو أكثر من السيدات في مجالس الإدارة

٢,٧٪ من شركات قطاع الأعمال العام لديها ٣٠٪ أو أكثر من السيدات في مجالس الإدارة. بإجمالي شركتين في عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٣ شركات في عام ٢٠٢٢، وهو ما يمثل معدل نمو سلبي قدره -٥٠٪.

+١٠ سيدة
الفجوة السنوية للوصول إلى هدف ٢٠٣٠

يجب انضمام ١٠ سيدات سنويًا إلى مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال العام لتحقيق هدف ٢٠٣٠.

القطاع المالي غير المصرفي
النتائج المستخلصة لعام ٢٠٢٣

٢٥,٢٪
مؤشر المرأة في مجالس الإدارة

ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارة شركات القطاع المالي غير المصرفي إلى ٢٥,٢٪ في عام ٢٠٢٣، مقارنة بنسبة ٢٢٪ في عام ٢٠٢٢، مسجلة بذلك معدل نمو قدره ١٤,٧٪ بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

١٠,٢٪
نسبة الشركات التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة

انخفضت نسبة شركات القطاع المالي غير المصرفي التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة بنحو ٣٤٪ بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، ممثلاً ١٠,٢٪ من إجمالي شركات عام ٢٠٢٣.

٨٩,٨٪
نسبة الشركات التي لديها امرأة واحدة أو أكثر في مجالس الإدارة

ارتفعت نسبة شركات القطاع المالي غير المصرفي التي لديها امرأة واحدة على الأقل في مجالس الإدارة من ٨٤,٨٪ في عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ٨٩,٨٪ في عام ٢٠٢٣، مسجلة بذلك معدل نمو قدره ٥,٧٪.

٣٤٪
نسبة الشركات التي لديها ٣٠٪ أو أكثر من السيدات في مجالس الإدارة

٣٤٪ من شركات القطاع المالي غير المصرفي لديها ٣٠٪ أو أكثر من السيدات في مجالس الإدارة، بإجمالي ٢٢٧ شركة، بزيادة قدرها ١٧٤ شركة مقارنةً بعام ٢٠٢٢ وهو ما يمثل معدل نمو إيجابي قدره ٣٠,٥٪.

٢٧ سيدة
الفجوة السنوية للوصول إلى هدف ٢٠٣٠

يجب انضمام ٢٧ سيدة سنويًا إلى مجالس إدارة شركات القطاع المالي غير المصرفي لتحقيق هدف ٢٠٣٠.

المرأة في مجالس الإدارة وفقاً لكل جهة ٢٠٢٣

يوضح الجدول أدناه نتائج مؤشر المرأة المصرية في مجالس الإدارة في عام ٢٠٢٣ وفقًا لكل جهة من الجهات محل الدراسة بالتقرير. فقد ظل القطاع المالي غير المصرفي في الصدارة مقارنةً بكافة الجهات من حيث الحجم وعدد ونسبة السيدات في مجالس الإدارة. وارتفعت نسبة مؤشره محققاً نسبة ٢٥,٢٪ من السيدات في مجالس الإدارة في عام ٢٠٢٣. ليبقى بذلك هو الأقرب لتحقيق هدف ٣٠٪، تليه الشركات المدرجة بالبورصة المصرية والتي حققت نسبة ٢١,٧٪، ثم القطاع المصرفي بنسبة ١٨,٧٪، يليه شركات قطاع الأعمال العام بنسبة ١٢٪. وشهدت جميع الجهات تحسنًا إيجابيًا في تمثيل المرأة في مجالس الإدارة من حيث النسبة.

المرأة في مجالس إدارة الشركات والبنوك ٢٠٢٣

	البورصة المصرية	القطاع المصرفي	القطاع المالي غير المصرفي	قطاع الأعمال العام
عدد الشركات	٢٣٧	٣٣	٦٦٠	٧٣
عدد أعضاء مجالس الإدارة من السيدات	٤٢٥	٥٩	١٠٧٢	٤٣
عدد أعضاء مجالس الإدارة من الرجال	١٥٣٦	٢٥٧	٣١٧٦	٣١٦
إجمالي عدد أعضاء مجالس الإدارة	١٩٦١	٣١٦	٤٢٤٨	٣٥٩
نسبة أعضاء مجالس الإدارة من السيدات	٢١,٧٪	١٨,٧٪	٢٥,٢٪	١٢٪

نسبة تمثيل المرأة في مجالس الإدارة وفقًا لكل جهة (٢٠١٩-٢٠٢٣)

يشير هذا القسم إلى التقدم الإيجابي الذي تم تحقيقه في جميع الجهات محل الدراسة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٣ فيما يخص تمثيل المرأة في مجالس الإدارة. فقد تباين ذلك التقدم المحرز بشكل سنوي بين كافة الجهات كما هو موضح بالرسم البياني أدناه. وحققت شركات قطاع الأعمال العام أعلى معدلات نمو في نسبة تمثيل المرأة في مجالس الإدارة بين الجهات الأربع حيث وصلت نسبة النمو لديها إلى ٢٩٪، تلتها الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بنسبة ٢٥٪، ثم القطاع المصرفي بنسبة ١٣,٢٪، وأخيرًا شركات قطاع الأعمال العام بنسبة ١٤,٧٪.

تمثيل المرأة وفقًا لكل جهة (٢٠١٩-٢٠٢٣)

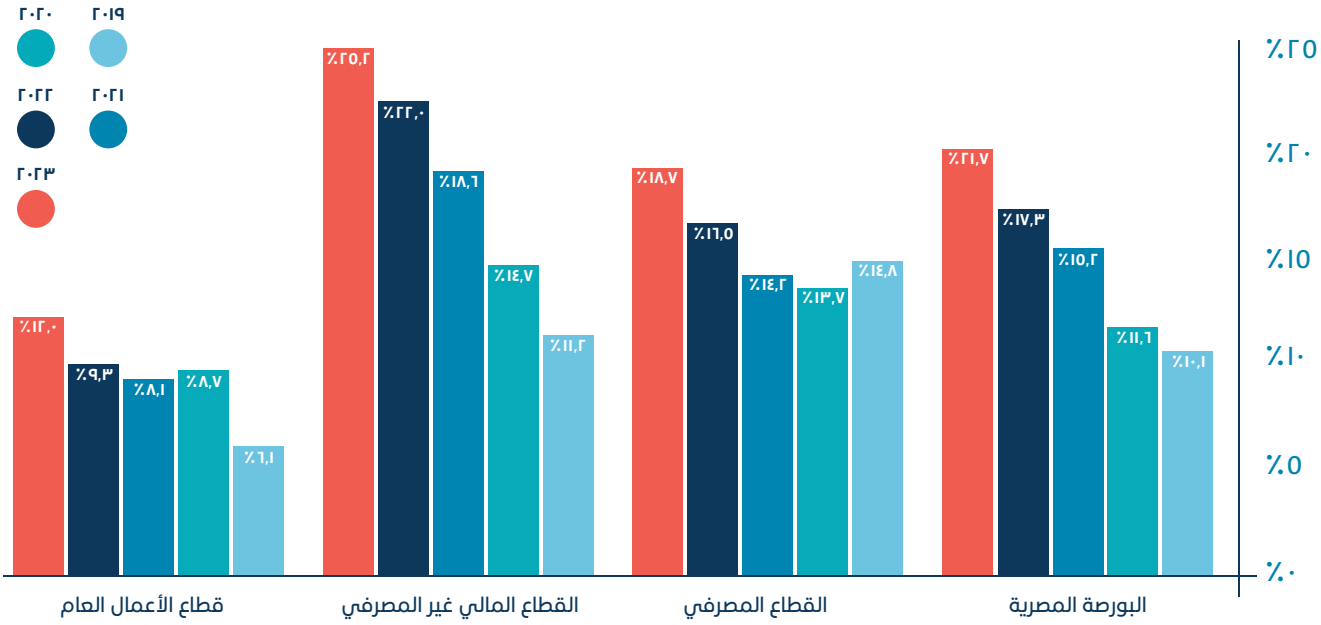

مؤشر المرأة المصرية في مجالس الإدارة ٢٠٢٣

بلغ مؤشر المرأة في مجالس الإدارة ٢٣,٣٪ في عام ٢٠٢٣، مسجلًا بذلك زيادة ملحوظة قدرت ب- ٣,٦٪ خلال عام واحد وبمعدل نمو قدره ١٨٪ . وتضاعف بذلك المؤشر خلال خمس سنوات، ليرتفع من من ١٠٪ في عام ٢٠١٩ وصولاً إلى أعلى مستوياته بنسبة ٢٣,٣٪ في عام ٢٠٢٣.

وقد حقق المؤشر تقدمًا سنويًا من١٠٪ في عام ٢٠١٩، ثم إلى ١٣٪ في عام ٢٠٢٠، ثم ١٦,٧٪ في عام ٢٠١٢، ثم ١٩,٧٪ في عام ٢٠٢٢، وليصل أخيرًا إلى ٢٣,٣٪ في عام ٢٠٢٣، محققًا بذلك معدل نمو تراكمي قدره ١٣٣٪.

يجب أن يحقق المؤشر زيادة قدرها ٦,٧٪ خلال السنوات السبع القادمة لتحقيق هدف ٣٠٪.

إن الاستمرار في تحقيق معدل نمو متوسط ٣٪ سنويًا في السنوات القادمة سيمكن الجهات محل الدراسة من الوصول إلى هدف ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٢٦.

مؤشر المرأة المصرية في مجالس الإدارة (٢٠١٩-٢٠٢٣)

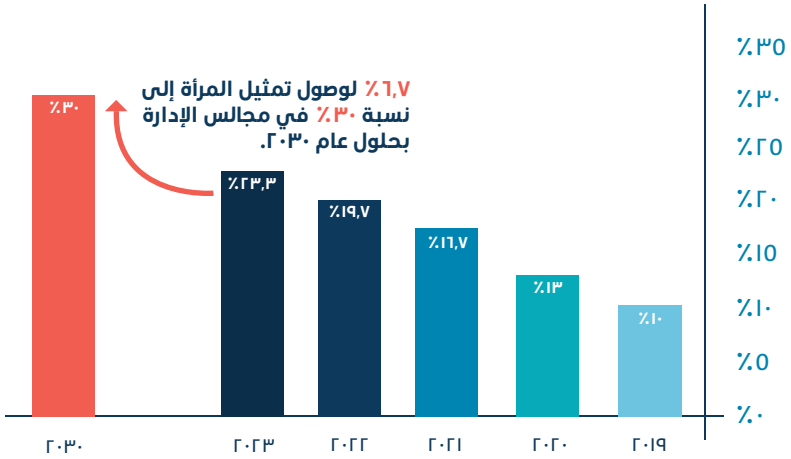

كما يوضح الجدول أدناه توزيع مؤشر المرأة في مجالس الإدارة وفقًا لكل جهة. فيتضح أن شركات القطاع المالي غير المصرفي كانت هي المساهم والمحرك الرئيسي للتقدم الذي حققه المؤشر من حيث تمثيل المرأة في مجالس الإدارة.

مؤشر المرأة في مجالس الإدارة وفقًا لكل جهة خلال عام ٢٠٢٣

	عدد أعضاء مجلس الإدارة من السيدات	إجمالي عدد أعضاء مجالس الإدارة
البورصة المصرية [١]	٣٨٩	١٧٨٢
القطاع المصرفي	٥٩	٣١٦
القطاع المالي غير المصرفي [٢]	١٠٧٢	٤٢٤٨
قطاع الأعمال العام [٣]	٤٣	٣٥٩
الإجمالي	**١٥٦٣**	**٦٧٠٥**
مؤشر المرأة في مجالس الإدارة 2022	**٢٣,٣٪**	

ملحوظة: تم اقتطاع الشركات المكررة في الجهات محل الدراسة عند حساب المؤشر.

*١- تم اقتطاع ١١ بنك من قائمة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية تجنباً لازدواجية الحساب مع القطاع المصرفي.
*٢- تم اقتطاع الشركات المدرجة بالبورصة المصرية من إجمالي شركات القطاع المالي غير المصرفي تجنبًا لازدواجية الحساب، كما تم اقتطاع الشركات التي لديها أمراه واحدة أو اثنتين في مجالس الإدارة.
*٣- تم اقتطاع ١٠ شركات من قطاع الأعمال العام تجنبًا لازدواجية الحساب مع الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

سجل مؤشر المرأة في مجالس الإدارة نسبة ٢٣,٣٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بنسبة ١٩,٧٪ في عام ٢٠٢٢.

توزيع السيدات في مجالس الإدارة وفقًا لكل جهة ٢٠٢٣

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع السيدات في مجالس الإدارة وفقًا لكل جهة في عام ٢٠٢٣، حيث يشير إلى هيمنة عدد السيدات في مجالس إدارة شركات المالي غير المصرفي بنسبة ٦٨٪، وبإجمالي ١٠٧٢ سيدة، تليها الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بنسبة ٢٥٪، وبإجمالي ٣٨٩ سيدة. يأتي بعد ذلك القطاع المصرفي بنسبة ٤٪، وبإجمالي ٥٩ سيدة. وأخيرًا بلغ عدد السيدات في مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال العام ٤٣ سيدة فقط، وما هو ما يمثل نسبة ٣٪.

توزيع السيدات في مجالس الإدارة وفقًا لكل جهة ٢٠٢٣

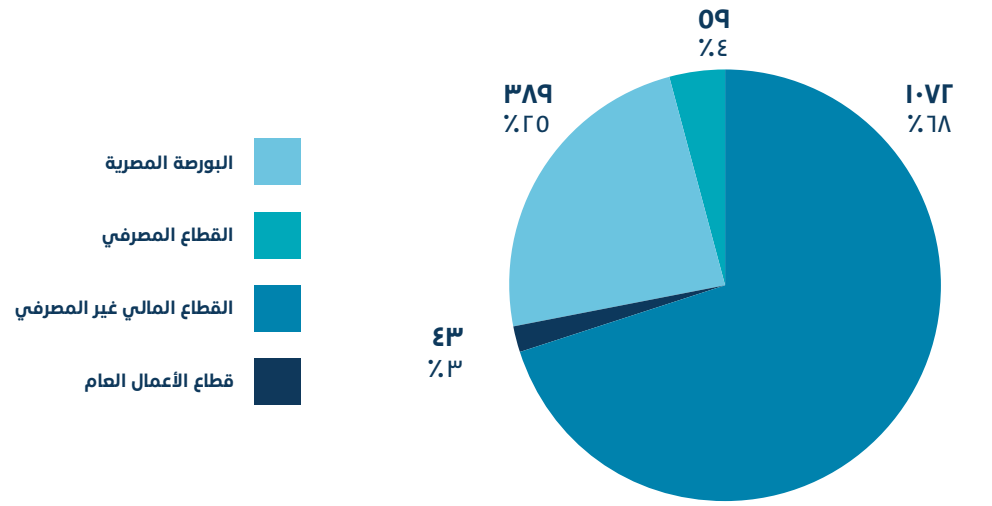

معدل نمو عدد السيدات في مجالس الإدارة (٢٠١٩-٢٠٢٣)

شهد عدد السيدات في مجالس الإدارة تقدمًا تدريجيًا خلال الفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٣، حيث بلغ معدل النمو التراكمي السنوي ١٧٠,٤٪. وارتفع إجمالي عدد السيدات في مجالس الإدارة ارتفاعًا إضافيًا ملحوظًا في عام ٢٠٢٣، ليسجل نموًا إيجابيًا بنسبة ١٨٪، ويصل العدد إلى ١٥٦٣ سيدة خلال عام واحد فقط.

عدد السيدات في مجالس الإدارة (٢٠١٩ - ٢٠٢٣)

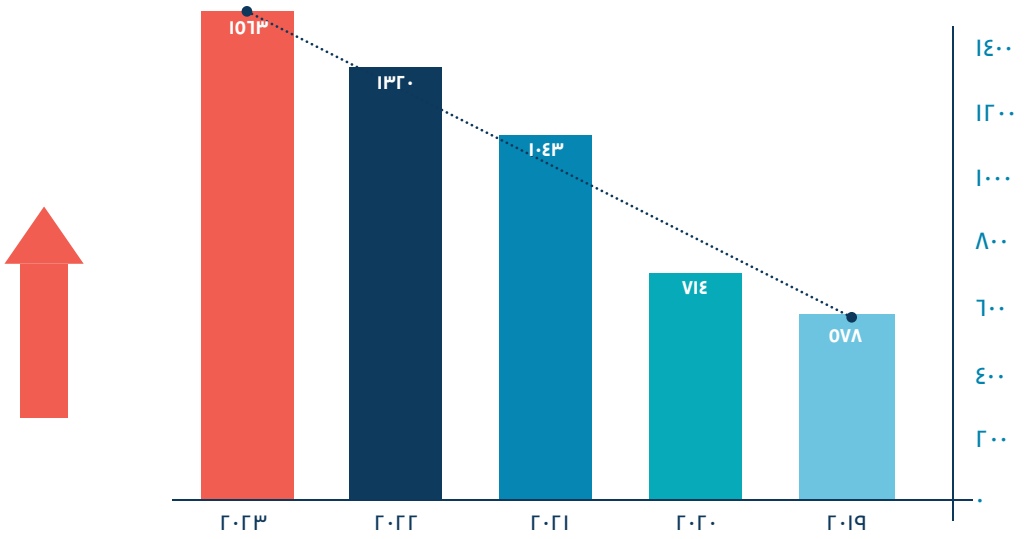

الخطوات القادمة

بلغت الفجوة الإجمالية المقدرة نحو ٤٥٥ سيدة يجب انضمامهن لمجالس إدارة الشركات والبنوك لتحقيق هدف ٢٠٢٣ خلال السبع السنوات القادمة. وقد شهد هذا العدد التقديري تراجعًا مقارنةً بـ ٦٩٢ سيدة في عام ٢٠٢٢، مما يعكس تقدمًا نحو الاقتراب من تحقيق هدف٣٠٪. ويتطلب الأمر إلى انضمام ١٦١ سيدة إلى الشركات المدرجة بالبورصة

الفجوة السنوية للمرأة في مجالس الإدارة لتحقيق هدف ٢٠٣٠ وفقاً لكل جهة (٢٠١٩-٢٠٢٣)

تم تقدير الفجوة السنوية بنحو ٦٥ سيدة يجب انضمامهن بشكل سنوي لمجالس إدارة الشركات والبنوك لتحقيق هدف ٣٠٪ خلال السنوات السبع القادمة. وذلك بواقع ٢٧ سيدة سنويًا في مجالس إدارة شركات القطاع المالي غير المصرفي، و٢٤ سيدة في مجالس إدارة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، و١٠ سيدات في مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال العام، وخمس سيدات في القطاع المصرفي.

وقد انخفضت الفجوة المقدرة سنويًا من ١١٣ سيدة في عام ٢٠١٩ لتصل إلى أقل مستوى لها وهو ٦٥ سيدة في عام ٢٠٢٣، لتسجل بذلك معدل نمو سلبي قدره -٢٤,٤٪ بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

اجمالي الفجوة من السيدات في مجالس الإدارة وفقاً لكل جهة لتحقيق هدف ٢٠٣٠

	الفجوة السنوية للوصول إلى هدف ٢٠٣٠	إجمالي الفجوة للوصول إلى هدف ٢٠٣٠	السيدات المنضمات حديثاً إلى مجالس الإدارة
البورصة المصرية	١٦١	٢٣	١٠١
قطاع المصرفي	٣٥	٥	٥
القطاع المالي غير المصرفي	١٨٩	٢٧	١٤٨
قطاع الأعمال العام	٧٠	١٠	١-
الإجمالي	**٤٥٥**	**٦٥**	**٢٥٣**

ملحوظة: تم حساب الفجوة بناءً على إجمالي عدد أعضاء مجالس الإدارة المسجل حاليًا في عام ٢٠٢٣.

وقد شهدت التقديرات السنوية لعدد السيدات المطلوب انضمامهن لمجالس الإدارة من أجل تحقيق هدف الـ ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ تراجعًا في الجهات الأربع بين عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣؛ حيث شهدت شركات القطاع المالي غير المصرفي تراجعًا من ٤٢ سيدة إلى ٢٧ سيدة، أما الشركات المدرجة بالبورصة المصرية فتراجعت من ٢٨ إلى ٢٣ سيدة، كذلك تراجع القطاع المصرفي من ستة سيدات إلى خمسة سيدات. وأخيرًا، شهدت شركات قطاع الأعمال العام تراجعاً من ١١ سيدة في عام ٢٠٢٢ إلى ١٠ سيدات في عام ٢٠٢٣. ويعكس هذا التراجع في التقديرات السنوية التقدم الإيجابي الذي حققته الجهات الأربع نحو تحقيق الهدف.

الفجوة السنوية للمرأة في مجالس الإدارة لتحقيق هدف ٢٠٣٠ (٢٠١٩-٢٠٢٣)

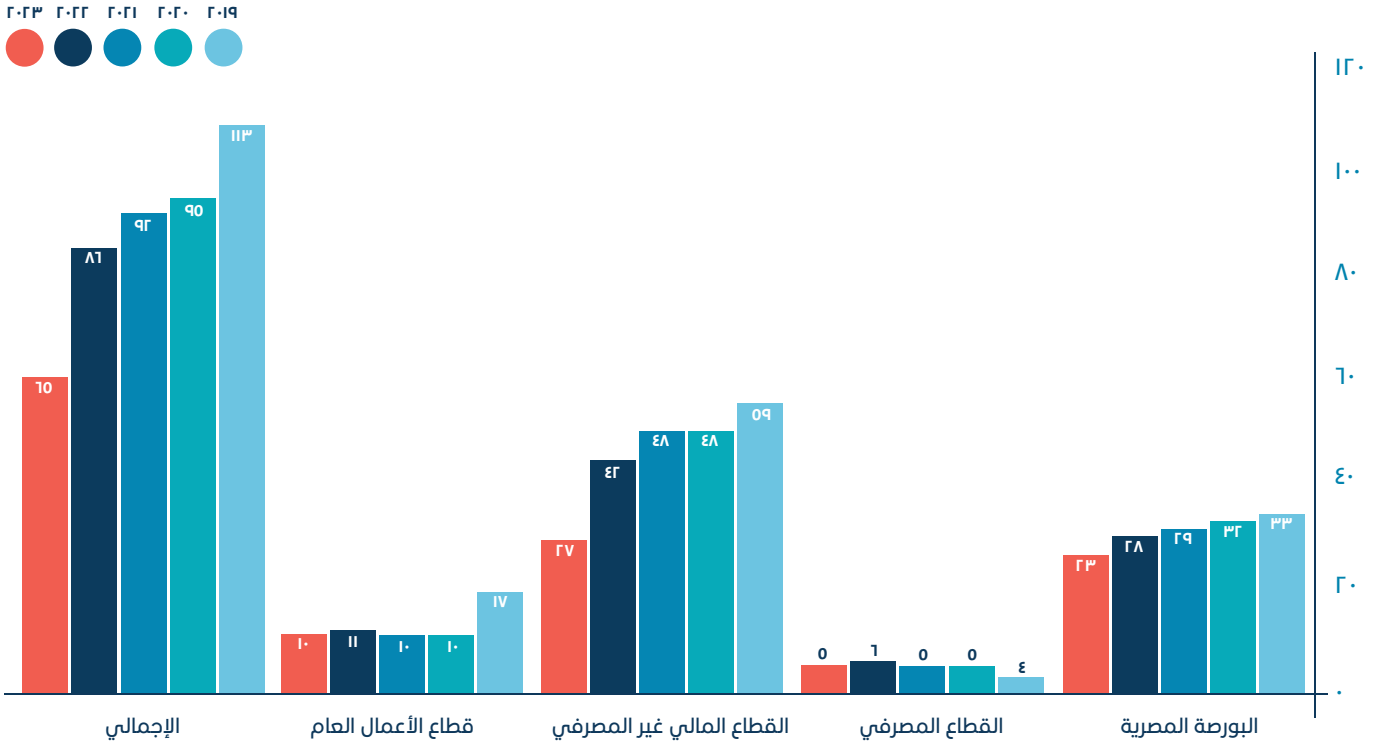

التحليل الإحصائي لتمثيل المرأة في مجالس الإدارة ٢٠٢٣

يوضح الجدول أدناه تمثيل المرأة في مجالس الإدارة وفقًا لكل جهة، وذلك من حيث أعداد الشركات والبنوك، حساب المتوسط، والحد الأقصى لعدد السيدات في مجالس الإدارة.

حيث يتضح أنه قد تم تسجيل أعلى متوسط لعدد السيدات في مجالس إدارة القطاع المصرفي والشركات المدرجة بالبورصة المصرية، بواقع ١,٨ سيدة في كل مجلس إدارة لكلا الجهتين. من ناحية أخرى، تم تسجيل أقل متوسط لعدد السيدات في مجلس الإدارة في شركات قطاع الأعمال العام العامة بواقع ٠,٦ سيدة. كما يشير الجدول أيضًا أن متوسط عدد السيدات في مجالس الإدارة قد شهد تحسنًا في جميع الجهات محل الدراسة مقارنةً بعام ٢٠٢٢.

يتضح كذلك أنه تم تسجيل الحد الأقصى لعدد السيدات في مجالس الإدارة لدى شركات القطاع المالي غير المصرفي والشركات المدرجة بالبورصة المصرية بواقع 0 سيدات في كل مجلس إدارة في عام ٢٠٢٣.

	البورصة المصرية	القطاع المصرفي	القطاع المالي غير المصرفي	قطاع الأعمال العام
عدد الشركات	٢٣٧	٣٣	٦٦٠	٧٣
عدد أعضاء مجالس الإدارة من السيدات	٤٢٥	٥٩	١٠٧٢	٤٣
متوسط عدد السيدات في كل مجلس إدارة ٢٠٢٣	١,٨	١,٨	١,٦	٠,٦
متوسط عدد السيدات في كل مجلس إدارة ٢٠٢٢	١,٤	١,٦	١,٤	٠,٥
الحد الأقصى لعدد السيدات في كل مجلس إدارة ٢٠٢٣	0	٤	0	٢
الحد الأقصى لعدد السيدات في كل مجلس ٢٠٢٢	0	٤	٦	٢

ملحوظة: الحد الأدنى لعدد السيدات في مجالس الإدارة في الجهات الأربع هو (صفر).

تمثيل المرأة وأعداد السيدات في مجالس الإدارة وفقاً لكل جهة خلال عام ٢٠٢٣

يوضح الجدول أدناه المؤشرات الرئيسية لتمثيل السيدات في مجالس الإدارة وفقًا لكل جهة، ووفقًا لتوزيع السيدات في كل مجلس إدارة، وطبقا كذلك لوجود نسبة ٣٠٪ من السيدات أو أكثر في مجالس الإدارة.

ويتضح أن النسبة الأعلى لتمثيل المرأة في مجالس الإدارة جاءت لدى شركات القطاع المالي غير المصرفي تليها الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بنسبة ٢٥,٢٪ و٢١,٧٪ على التوالي. أما أقل نسبة للسيدات في مجالس الإدارة فكانت لدى شركات قطاع الأعمال العام وبلغت ١٢٪.

وعلى صعيد آخر، جاءت أقل نسبة للشركات التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة لدى القطاع المصرفي، والشركات المدرجة بالبورصة المصرية، بنسبة ٣٪ و٤,٢٪ على التوالي، مما يعكس التقدم نحو هدف وجود امرأة واحدة على الأقل في مجالس الإدارة.

بينما جاءت أعلى نسبة للشركات التي لديها امرأة واحدة على الأقل في مجالس إدارة القطاع المصرفي وشركات القطاع المالي غير المصرفي بنسبة ٣٦,٤٪ و٣٠٪ على التوالي.

وقد جاءت أعلى نسبة للشركات التي لديها سيدتان في مجالس الإدارة لدى الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بنسبة ٥٦,٥٪ ثم شركات القطاع المالي غير المصرفي بنسبة ٤٩,٥٪.

أما عن الشركات التي لديها ٣ سيدات أو أكثر في مجالس الإدارة فجاءت أعلى نسبة لها لدى القطاع المصرفي والشركات المدرجة بالبورصة المصرية بنسب ١٥,٢٪ و١٢,٢٪ على التوالي. في حين لم تحظ أياً من شركات قطاع الأعمال العام بوجود ٣ سيدات أو أكثر في مجالس الإدارة منذ عام ٢٠٢٠.

أما عن الشركات والبنوك التي لديها تمثيل للمرأة بنسبة ٣٠٪ أو أكثر، فقد جاءت النسبة الأكبر لدى شركات القطاع المالي غير المصرفي والشركات المدرجة بالبورصة المصرية، بنسب ٣٤٪ و٢٠,٣٪ على التوالي.

	البورصة المصرية	القطاع المصرفي	قطاع الأعمال العام	القطاع المالي غير المصرفي
نسبة السيدات في مجالس الإدارة	٢١,٧٪	١٨,٧٪	٢٥,٢٪	١٢٪
لا يوجد تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة	٤,٢٪	٣٪	١٠,٢٪	٤٥,٨٪
امرأة واحدة في مجالس الإدارة	٢٧٪	٣٦,٤٪	٣٠٪	٣١,٥٪
امرأتان في مجالس الإدارة	٥٦,٥٪	٤٥,٥٪	٤٩,٥٪	١٣,٧٪
٣ سيدات أو أكثر في مجالس الإدارة	١٢,٢٪	١٥,٢٪	١٠,٣٪	-
٣٠٪ أو أكثر من السيدات في مجالس الإدارة	٢٠,٣٪	١٥,٢٪	٤٣٪	٢,٧٪

توزيع الشركات والبنوك وفقاً لعدد السيدات في مجالس الإدارة (٢٠١٩-٢٠٢٣)

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع الشركات والبنوك وفقًا لعدد السيدات في مجالس الإدارة في الجهات محل الدراسة خلال الأعوام من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٣. واتضح جلياً في عام ٢٠٢٣ الزيادة المعنوية في عدد الشركات والبنوك التي لديها سيدتين في مجالس الإدارة، وهو ما يعكس التزام الشركات والبنوك بتنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري، والتي تنص على ضرورة وجود سيدتين على الأقل في مجالس الإدارة.

حيث اتبعت نسب الشركات والبنوك التي لا يوجد بها تمثيل للمرأة في مجالس الإدارة إتجاهًا متناقصًا في جميع الجهات باستثناء شركات قطاع الأعمال العام. حيث سجلت أعلى معدلات لتراجع هذه النسب في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية لتنخفض من ٥٣,٣٪ إلى ٤,٢٪، تلاها القطاع المصرفي لتنخفض النسبة من ٢٦,٥٪ إلى ٣٪، وذلك بين الأعوام من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٣. بينما لازالت لدى قطاع الأعمال العام شركات لا يوجد بها تمثيل للمرآة في مجالس الإدارة وعلى الرغم من التراجع في عدد تلك الشركات، إلا أنها بلغت أعلى المستويات نسبيًا مقارنةً بالجهات الأخرى.

أما الشركات التي لديها امرأة واحدة على الأقل في مجالس الإدارة، فقد اتبعت اتجاهًا إيجابيًا في جميع الجهات محل الدراسة بين الأعوام من٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢. وفي المقابل، شهدت جميع الجهات في عام ٢٠٢٣ تراجعًا في تلك النسب وسُجلت أعلى مستويات التراجع لدى الشركات المدرجة بالبورصة المصرية وشركات القطاع المالي غير المصرفي بنسب -٤٧٪ و-٣٣٪ بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

ومن ناحية أخرى، شهدت نسبة الشركات والبنوك التي لديها سيدتان في مجالس الإدارة تحسنًا كبيرًا في عام ٢٠٢٣، حيث سيكون لدى نحو نصف الشركات المدرجة بالبورصة المصرية والقطاع المصرفي وشركات القطاع المالي غير المصرفي في المتوسط نحو سيدتين في كل مجلس إدارة. وتعكس هذه الزيادة في نسبة الشركات التي لديها سيدتان في مجالس الإدارة التزام الشركات نحو تنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري، والتي تنص على ضرورة وجود سيدتين على الأقل في مجالس الإدارة.

وأخيرًا، شهد نصيب الشركات التي يوجد بها ٣ سيدات أو أكثر في مجالس الإدارة نمطًا ثابتاً في النمو خلال الفترة بين الأعوام من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٣، لتسجل أعلى مستوياتها في القطاع المصرفي، حيث بلغت ١٥,٢٪ في عام ٢٠٢٣، مقارنةً بـ ٨,٨٪ في عام ٢٠١٩. أما شركات القطاع المالي غير المصرفي، فقد تضاعفت النسبة لديها ثلاث مرات لترتفع من ٣,٣٪ وتصل إلى ١٠,٣٪ بين الأعوام من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٣، في حين تضاعفت تلك النسبة من ٦,٦٪ في ٢٠١٩ إلى ١٢,٢٪ في ٢٠٢٣ بين الشركات المدرجة في البورصة. وكما ذُكر سابقًا، لم تحظ شركات قطاع الأعمال العام بأية مجالس إدارة تضم ٣ سيدات أو أكثر منذ عام ٢٠٢٠.

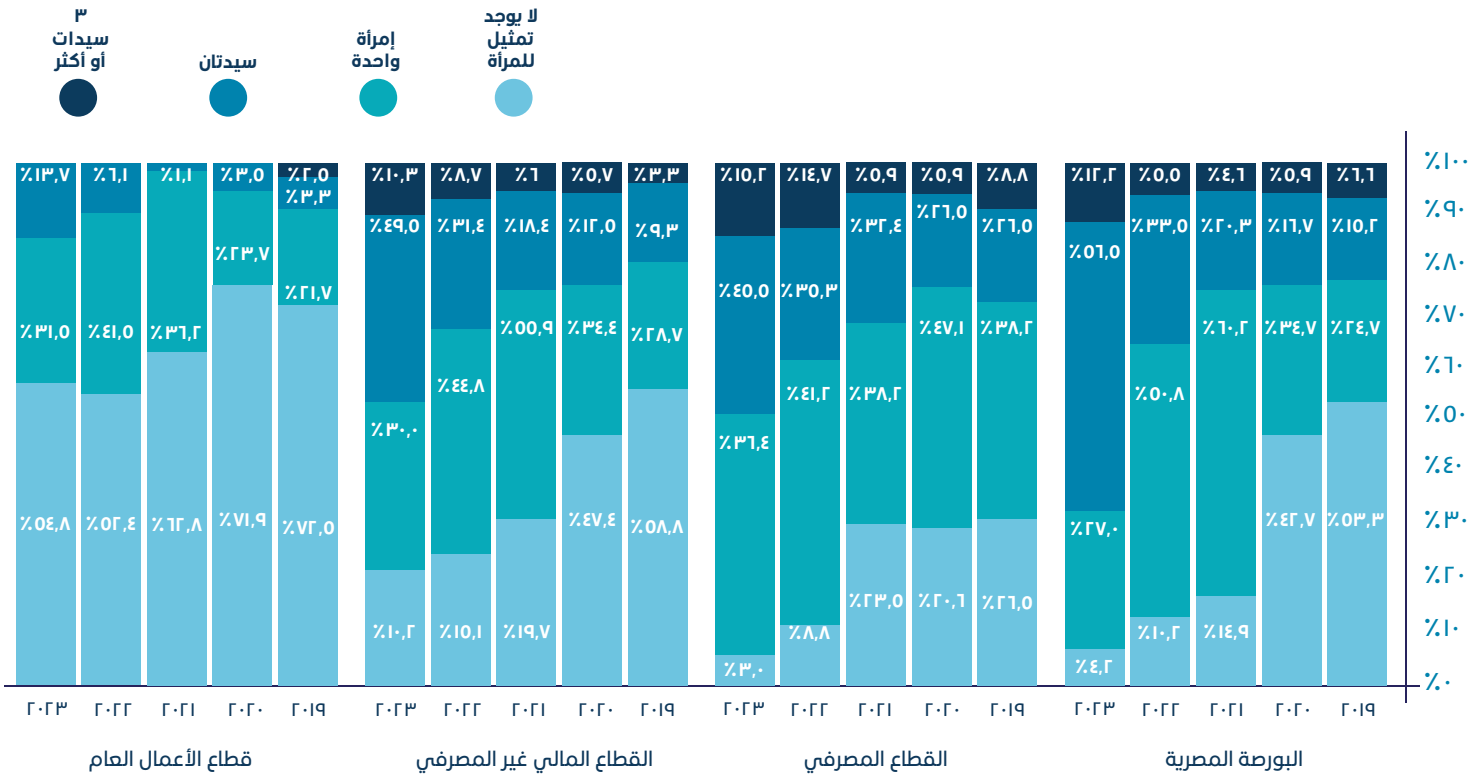

نبذة عن مرصد المرأة في مجالس الإدارة

تأسس مرصد المرأة المصرية في مجالس الإدارة في عام ٢٠١٧، من قِبل كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وهو مرصد معترف به ضمن مرصد المرأة التابع للمجلس القومي للمرأة، ويهدف إلى زيادة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات والبنوك في مصر لتصل إلى نسبة ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

يمثل شركاء مرصد المرأة في مجالس الإدارة شراكة فريدة من نوعها بين المنظمات الحكومية، وجمعيات الأعمال، والمؤسسات البحثية، والهيئات الدولية، والمنظمات غير الحكومية.

وقد حصل المرصد على جائزة للابتكارات التي تلهم من جمعية تطوير كليات إدارة الأعمال الدولية. كما حصل المرصد على جائزة أفضل مبادرة للثقافة والتنوع والشمول لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ من رابطة ماجستير إدارة الأعمال.

المنظمات الشريكة

- وزارة قطاع الأعمال
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
- البنك المركزي المصري.
- الهيئة العامة للرقابة المالية
- المنتدى العربي الدولي للمرأة
- المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة
- البورصة المصرية.
- المجلس القومي للمرأة.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر
- الوكالة الكورية للتعاون الدولي
- الوكالة السويدية الدولية للتنمية
- مؤسسة التمويل الدولية في مصر
- البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية في مصر
- لجنة سيدات الأعمال بالغرفة التجارية الأمريكية في مصر
- مؤسسة المرأة والذاكرة

الشبكات الإقليمية

المنتدى العربي الدولي للمرأة

أسست هيفاء الكيلاني المنتدى العربي الدولي للمرأة في لندن في عام ٢٠٠١ لدعم تمكين المرأة الاقتصادي وتوليها القيادة، وأيضًا لتعزيز مشاركة الشباب دوليًا، وخاصةً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويقوم المنتدى بتيسير الحوار بين الجهات المتعددة ذات الصلة، وتحفيز العمل لدعم المرأة والشباب في إطلاق إمكاناتهم الكاملة والمشاركة الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اعتمادًا على التعليم، والتمكين الاقتصادي، وتنمية المهارات القيادية. وذلك من خلال عمل المنتدى بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين، بالتعاون مع الشركاء من المؤسسات الدولية من جهة، والتواصل عبر الثقافات المختلفة من خلال قاعدة الأعضاء الدولية من جهة أخرى.

CLUB MENA ٪٣٠

مرصد المرأة في مجالس الإدارة عضو في نادي ٣٠٪ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Club MENA ٪٣٠) أحد الفروع العالمية لنادي ٣٠٪ الذي تأسس في المملكة المتحدة في عام ٢٠١٠ بهدف الوصول إلى تمثيل المرأة بنسبة ٣٠٪ في مجالس إدارة الشركات المدرجة في مؤشر فوتسي ١٠٠ (FTSE) بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (تم تحقيق هذا الهدف في عام ٢٠١٨). يعد نادي ٣٠٪ عن مبادرة تطوعية تقودها شخصيات قيادية في قطاعات الأعمال المتعددة يعملون معا لزيادة مشاركة المرأة في مجالس إدارة الشركات والمناصب التنفيذية، والإدارية العليا. ويضم النادي في فروعه الأربعة عشر المنتشرة حول العالم ما يزيد عن ١٦٠ عضواً يمثلون المنظمات متعددة الجنسيات، والمؤسسات التعليمية، والشركات العائلية، والحكومات. ويعمل مرصد المرأة في مجالس الإدارة بالتعاون مع نادي ٣٠٪، على محاكاة هذا النموذج وتكراره في مختلف البلدان في المنطقة في عام ٢٠٢٠.

The Boardroom Africa

وقّع مرصد المرأة في مجالس الإدارة مذكرة تفاهم مع The Boardroom Africa وهي منصة تهدف إلى تعزيز الخبرات النسائية الاستثنائية للوصول إلى مجالس الإدارة في جميع أنحاء القارة، وذلك عن طريق كسر الحواجز والعقبات التي تحول دون ذلك لمساعدة المنظمات على إدراك فوائد زيادة التنوع في مجالس الإدارة من خلال الإسراع من وتيرة تعيين المرأة في مجالس الإدارة. وتعمل المنصة على ربط النساء المؤهلات للانضمام لمجالس الإدارة واللاتي حظين بتأييد الزملاء والرؤساء التنفيذيين ومجالس إدارة الشركات في جميع أنحاء إفريقيا لمساعدة المرأة للوصول إلى مجالس الإدارة وخدمات لجان الاستثمار.

الشبكات الوطنية

سيدات الأعمال في مصر ٢١ (BWE٢١)

جمعية سيدات أعمال مصر ٢١ هي منصة وطنية للتنمية الاقتصادية تجذب الشركاء والمانحين لتصميم وتنفيذ مبادرات الأعمال الوطنية والدولية لخدمة نمو وتطوير سيدات الأعمال المصريات. يضم أعضاء الجمعية مجموعة واسعة من الخلفيات في مجال الأعمال، ويسعون جميعا إلى التأثير بشكل إيجابي على سيدات الأعمال والاقتصاد المصري، وذلك من خلال خدمات تطوير الأعمال والشبكات والشراكات الدولية. كما يتم مساعدة السيدات من خلال تطوير مهاراتهن وتعزيز قوتهن الاقتصادية من أجل نموهن الوظيفي.

منتدى الخمسين سيدة الأكثر تأثيراً

منتدى الخمسين هو بمثابة شبكة متنامية من السيدات الأكثر تأثيرًا في مجال الأعمال في مصر، والملتزمات بتبني نهج شامل لتمكين المرأة وتعزيز سلطتها في صنع القرار والمشاركة في عمليات الإصلاح في البلاد. اليوم، يضم منتدى الخمسين سيدة الأكثر تأثيرا أكثر من ٢٠٠ وزيرة ومديرة تنفيذية بارزة ومؤثرة في الشؤون المالية والمصرفية والاستثمار والتجارة والسياحة والتكنولوجيا والإعلام وما إلى ذلك. كما كان مستهدفاً، فيخطط المنتدى ليشمل قيادات نسائية بارزة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع حلول عام ٢٠١٩.

الأنشطةالرئيسية

تقرير الرصد السنوي للسيدات في مجالس الإدارة

يعرض التقرير لمحة تحليلية موجزة عن تمثيل المرأة المصرية في مجالس الإدارة في مختلف الجهات، كما يقدم مؤشراً لهذا التمثيل في مصر، فضلًا عن تحديد الفجوة في أعداد السيدات في الجهات محل الدراسة وذلك للوصول إلى هدف الاستراتيجية الوطنية لعام ٢٠٣٠.

قاعدة بيانات المرأة المؤهلة للانضمام إلى مجالس الإدارة في مصر

صممت قاعدة بيانات مرصد المرأة في مجالس الإدارة لدعم تعيين السيدات في مجالس إدارة الشركات بناءً على خبراتهن. وتضم قاعدة البيانات حالياً سجلات السيدات المشاركات بالفعل في مجالس إدارة الشركات العامة والخاصة بالإضافة إلى المرشحات المؤهلات للانضمام لمجالس الإدارة متضمنة القطاعات الاقتصادية التي تنتمين إليها ومجالات خبراتهن وخلفياتهن التعليمية وغيرها من المعايير، وذلك بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر.
يمكن للمرشحات والسيدات المؤهلات الماهرات الانضمام إلى قاعدة البيانات هذه من خلال استكمال نموذج العضوية الإلكتروني.[٤]

خدمة الترشح في مجالس الإدارة

يساعد مرصد المرأة في مجالس الإدارة في ترشيح السيدات في مجالس الإدارة والربط بين المرشحات المؤهلات والمديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة وذلك باستخدام قاعدة بيانات المرأة المؤهلة للانضمام إلى مجالس الإدارة. وتقدم خدمة الترشيح لمجالس الإدارة للشركات في العديد من القطاعات لتشجيعهم على جني ثمار التنوع المتزايد في مجالس إدارتها.
يمكن للشركات استكمال نموذج طلب الترشح في مجالس الإدارة إلكترونيا للحصول على هذه الخدمة.

بناء القدرات والتوعية

يتم تصميم وتقديم برامج للتوعية والتدريب لأعضاء مجالس الإدارة من الرجال والسيدات على حد سواء، إضافة إلى السيدات في طور الإعداد لعضوية مجالس الإدارة، ويتم تنفيذ هذه البرامج مع شركاء إقليميين ودوليين مثل الهيئة العامة للرقابة المالية، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر ومؤسسة التمويل الدولية في مصر.

*٤- يأتي هذا النشاط في اطار التعاون بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والجامعة الأمريكية «مرصد المرأة في مجالس الادارات» في اطار البرنامج الاقليمي المشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية «العمل اللائق للمرأة» بدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) وبرنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة «التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر» بدعم من الوكالة الكورية للتعاون الدولي. ويتم تنفيذ تلك البرامج بالشراكة مع المجلس القومي للمرأة، ووزارة العمل، ووزارة التعاون الدولي.

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية بحلول ٢٠٣٠

أقر رئيس الجمهورية في مارس ٢٠١٧ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، والتي تتبنى نهجاً قائماً على الحقوق وترتكز على أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية مصر لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، وتعزز الاستراتيجية الأدوار القيادية للمرأة وتقلدها المناصب الرئيسية في المؤسسات العامة والشركات، محددةً هدفاً وهو وصول تمثيل المرأة إلى نسبة ٣٠٪ في وظائف الإدارة العليا بحلول عام ٢٠٣٠. ويتماشى هذا الهدف بشكل وثيق مع النسبة التي حددتها الحركة العالمية لتحالف المرأة في مجالس الإدارة وهي ٣٠٪. وتُظهر الأبحاث أن مشاركة ثلاث سيدات في مجلس الإدارة يمثل «الكتلة الحرجة» التي تضمن تواجد المرأة والتعبير عن رأيها.

وجود امرأة واحدة هي مشاركة رمزية، واثنتان يُعطيها تواجدًا، أما ثالثة فيجعل لها صوتًا [٥]

نبذة عن البورصة المصرية

توفر البورصة المصرية سوقًا منظمًا وفعالًا من خلال الحفاظ على التمويل المطلوب وتوسيع نطاق أعمالها. وهي تعمل دائما على تلبية احتياجات ومتطلبات مختلف المشاركين في السوق، سواء المستثمرون أو مصدرو الأوراق المالية، وأصبحت بفضل ذلك بوابة تمويل للشركة المصدرة من خلال قاعدة واسعة من المستثمرين المحليين والدوليين. تعتبر البورصة المصرية بورصة رائدة في جهود تحقيق الاستدامة وتطبيق معايير الحوكمة والأداء البيئي والمجتمعي ESG، حيث ترى أن عوامل الاستدامة البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات تلعب دورًا متزايد الأهمية في خلق قيمة للمساهمين. وبإعطاء قدوة ومثال يُحتذى به، تَشجع البورصة المصرية الشركات المدرجة بها على تضمين عوامل الاستدامة البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات في أنشطة أعمالها لبناء صورة الشركات وإدارة المخاطر ذات الصلة بالحوكمة والأداء البيئي والمجتمعي. ومن منطلق إدراكها الكامل لأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وقعت البورصة المصرية على مبادئ الأمم المتحدة لتمكين المرأة (UN-WEPs) في عام ٢٠١٦، تماشيًا مع مشاركتها الفعالة في مبادرات الاستدامة ومجموعات العمل في سوق رأس المال من عام ٢٠١٢.

٥* - Terjesen et al, ٢٠٠٩.

مؤشرات البورصة المصرية

ضم المؤشر المعياري الرئيسي للبورصة المصرية EGX٣٠ أكبر ٣٠ شركة من حيث السيولة والنشاط والتي يتم ترجيحها برأس المال السوقي. يتكون المؤشر السعري للبورصة المصرية EGXV٠ من أكبر ٧٠ شركة في البورصة المصرية من حيث السيولة والنشاط) بعد استبعاد الشركات المكونة لمؤشر (EGX٣٠) والتي يتم ترجيحها برأس المال السوقي المعدل بنسبة التداول الحر للأسهم. يتبع مؤشر EGX١٠٠ أداء أفضل ١٠٠ شركة من حيث السيولة والنشاط التجاري، بما في ذلك الشركات المكونة لمؤشر EGX٣٠ ومؤشر EGXV٠. تتجنب مؤشرات البورصة المصرية التركيز على صناعة بعينها، ومن ثم تُوفر تمثيلًا جيدًا لمختلف الصناعات/ القطاعات في الاقتصاد. يوفر مؤشر ESG S&P/EGX للمستثمرين فرصة للتعرف على أفضل ٣٠ شركة في السوق المصري من حيث الأداء حسب المعايير الخاصة بمراعاة البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، حيث يقوم المؤشر بقياس الممارسات الخاصة بالبيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة في الشركات بناء على العوامل الكمية بدلًا من العوامل الذاتية مع تطبيق منهجية مبتكرة موحدة وضعت معاييرها استناداً لمؤشرات ستاندرد آند بورز. أماEGXSMEs فهي السوق الأولى التي أطلقت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير منصة للشركات المتوسطة والصغيرة المتنامية للوصول إلى التمويل ومساعدتهم على تنمية أعمالهم وزيادة قدرتهم التنافسية وإسهامهم في النمو الاقتصادي.

مبادرة البورصة المصرية لتشجيع الشركات المدرجة على الإفصاح عن أهدافها لتمثيل المرأة

في ٨ يوليو ٢٠٢١ قامت بلومبرج والبورصة المصرية و٣٠٪ Club MENA ومرصد المرأة المصرية في مجالس الإدارة في كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة بدعوة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية لتقديم بياناتها المتعلقة بالنوع الاجتماعي من خلال تقرير مؤشر بلومبرج للمساواة بين الجنسين.

كما شجعت البورصة المصرية، الشركات المصرية المدرجة على الإفصاح عن أهدافها لتمثيل المرأة وتقديم تقارير دورية عن التقدم الذي تم احرازه.

ويعد مؤشر بلومبرج للمساواة بين الجنسين أداة مهمة لتقييم الممارسات الداخلية للشركات، عن طريق توفير مقياس أداء معياري للمساواة بين الأقران من الجنسين. تقوم الشركات بعمل مسح شامل لقياس التقدم فيما يخص المساواة بين الجنسين عبر خمسة عناصر وهي: ترشيح المرأة وشغلها للمناصب القيادية، والمساواة والتكافؤ في الأجور على أساس النوع الاجتماعي، وثقافة الإدماج، وسياسات مناهضة التحرش الجنسي، وممارسات تعزيز مصلحة المرأة. ومن خلال توفير معايير للإفصاح عن أداء الشركات وأهدافها، يساهم المؤشر في تحقيق الشفافية فيما يخص الممارسات والسياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، كما يقوم بتوسيع نطاق البيانات الاجتماعية وبيانات الحوكمة المتاحة للمستثمرين.

نبذة عن القطاع المصرفي

يعمل البنك المركزي المصري وفق أحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون «البنك المركزي والقطاع المصرفي والنقدي» بهدف ضمان أمن وسلامة الجهاز المصرفي والقيام بأية مهام أو اتخاذ أي إجراءات لازمة لتطبيق السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية، وكذلك لضمان سلامة الائتمان المصرفي.

يتخذ البنك المركزي الوسائل التي يضمن بها تحقيق أهدافه وأداء وظائفه. ويشمل ذلك الإشراف على وحدات القطاع المصرفي، ووضع المعايير الرقابية والإشرافية لضمان الوضع المالي السليم للبنوك، وكفاءة أدائها. وكذلك إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ تلك الوسائل وتقييم الجهود المبذولة لضمان سلامة الائتمان المصرفي وضمان تطبيق معايير الجودة الائتمانية والسلامة المالية مع مراعاة الأعراف المصرفية الدولية.

مبادرة البنك المركزي المصري لتعزيز تمثيل المرأة في مجالس الإدارة

أصدر البنك المركزي المصري في عام ٢٠٢١ قرارًا بضرورة وجود سيدتين على الأقل في مجالس إدارة البنوك اعتبارًا من عام ٢٠٢١ استراتيجية الوزارة لإصلاح وتطوير فروعها.

نبذة عن قطاع الأعمال العام

في ضوء القرار الجمهوري رقم ١٢٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن إنشاء وزارة قطاع الأعمال العام، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٣ لسنة ٢٠١٦ بشأن تنظيم وزارة قطاع الأعمال العام، وبموجب هذين القرارين، تتولى الوزارة إدارة استثمارات الدولة المملوكة لشركات قطاع الأعمال العام التابعة لها والإشراف على هذه الشركات ومتابعة وتقييم نتائج أعمالها وتقديم تقارير دورية إلى مجلس الوزراء. وتتولى الوزارة في سبيل تحقيق أهدافها رسم السياسة العامة للوزارة في إطار الأهداف الموضوعة لها ووضع الخطط لتحقيق تلك الأهداف بالتنسيق مع أجهزة الدولة المختلفة ومتابعة تنفيذ هذه الخطط وتقييم نتائجها.

استراتيجية وزارة قطاع الأعمال العام لإصلاح وتطوير شركاتها التابعة

وضعت الوزارة خطة لإصلاح وتطوير شركاتها التابعة لها، حيث بدأت الوزارة بفرز وتصنيف تلك الشركات إلى ثلاث مجموعات رئيسية وتحليل أوضاعها الحالية تمهيدًا لصياغة خطة تطويرها.

والجدير بالذكر أن خطة الإصلاح المالي للشركات ارتكزت على سداد المديونيات اعتماداً على الأصول غير المستغلة التي تم حصرها، وتحديد ما يمكن استخدامه منها لتسوية مديونية الشركات تجاه الجهات الحكومية وما يمكن تخصيصه لتمويل التطوير المطلوب في الشركات.

والثلاث مجموعات الرئيسية هي:

١. الشركات التي طالما عانت من الخسائر المتزايدة والتردي في الإنتاجية بسبب تقادم الآلات وسوء الادارة وعدم اعتبار العوامل الاقتصادية في التسعير والانتاج والبيع. تساهم هذه الشركات بنسبة ٩٠٪ من إجمالي خسائر القطاع. وقد تم تكثيف الجهود لتنفيذ خطط الاصلاح التي من شأنها تحويل ٢٦ شركة من هذه الشركات، والتي تتبع أربع قطاعات صناعية هي: الغزل والنسيج، الصناعات المعدنية، الصناعات الكيماوية، والأدوية إلى الربحية من خلال أحد الخيارات الخمس التي حددتها الوزارة للتعامل معها وهي: تحديث كامل للمصانع، أو تحديث كامل بدخول شريك فني، أو عمرات جسيمة للشركات التي تثبت الدراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمار فيها، أو الإغلاق الجزئي أو الكامل.

٢. الشركات التي تحقق أرباحاً وتتميز بربحيتها المعقولة وجاهزيتها للطرح بالبورصة بهدف تنشيط سوق الأوراق المالية من جهة، وتوفير السيولة اللازمة لتمويل التطوير من جهة أخرى، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الملكية ومجالس الادارات، وبالتالي الاستفادة بخبراته في تطوير تلك الشركات من جهة ثالثة.

٣. الشركات التي تحقق أرباحًا أقل من إمكانياتها، وتتركز في ثلاث قطاعات رئيسية هي:

- التأمين، الذي أعدت له الوازرة خطة كاملة لإعادة الهيكلة لأنشطة الشركات التابعة تنقسم الى تأمين وادارة استثمارات وادارة الأصول العقارية.
- السياحة والفنادق، حيث يمتلك القطاع عدد كبير من الفنادق والأصول السياحية التي يمكن استغلالها بصورة أفضل لتحقيق المزيد من الأرباح.
- قطاع التشييد والبناء، فقد شملت خطة الاصلاح دراسة دمج بعض شركات المقاولات التي تحقق فائدة بالتكامل في أنشطتها، بالإضافة الى وضع خطة استراتيجية للتأكد من وجود خطط تطوير واضحة لأكثر من ٥٠٪ من محفظة الأراضي بشركات الاسكان، والبدء في تنفيذها وفقًا لجدول زمني.

نبذة عن الهيئة العامة للرقابة المالية

تأسست الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩. وهي الهيئة المسؤولة عن الإشراف وتنظيم الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، بما في ذلك أسواق رأس المال، وتبادل العقود الآجلة، أنشطة التأمين، تمويل الرهن العقاري، التأجير التمويلي، التخصيم، وإصدار الأوراق المالية. تضطلع الهيئة العامة للرقابة المالية بدور محوري في ضمان استقرار وسلامة هذه الأسواق وتعزيز قدراتها التنافسية لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما تعمل الهيئة على الحد من المخاطر الناتجة عن عدم التنسيق، بالإضافة إلى معالجة المشاكل الناجمة عن وجود أساليب تنظيمية مختلفة.

مبادرات هيئة الرقابة المالية لتعزيز تمثيل المرأة في القطاع المالي غير المصرفي (٢٠٢٠ - ٢٠٢١)

أصدرت هيئة الرقابة المالية في عام ٢٠٢٠ مجموعة من القرارات التي من شأنها دعم وتشجيع وجود مجالس إدارة أكثر توازنًا بين الجنسين. وقد استُكملت هذه القواعد بإصدار القرارات التالية في عام ٢٠٢١:

١. قرار رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٢١: ضرورة وجود تمثيل للمرأة بنسبة ٢٥٪ أو سيدتان على الأقل في مجالس إدارة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

٢. قرار رقم ١١٠ لعام ٢٠٢١: ضرورة وجود تمثيل للمرأة بنسبة ٢٥٪ أو سيدتان على الأقل في مجالس إدارة شركات القطاع المالي غير المصرفي.